الأمم المتحدة

A/61/236

الجمعية العامة

Distr.: General
11 July 2007
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحادية والستين

الأشكال المعاصرة لكراهية الأجانب

رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أطلب، وفقا للمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة عنوانه ''الأشكال المعاصرة لكراهية الأجانب'' وذلك في إطار العنوان ''صون السلام والأمن الدوليين''.

وقد أرفقت عملا بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، مذكرة توضيحية تدعم الطلب السالف الذكر (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) **باك** جيل يون
السفير
الممثل الدائم

160707 130707 07-42278 (A)

مرفق

مذكرة توضيحية

تمادت السلطات اليابانية، منذ بداية العام الحالي، في القيام بتحركات غير مقبولة تنتهك بها الحقوق السيادية الوطنية للكوريين المقيمين في اليابان حتى وصلت إلى أقصى درجة من التهور والبشاعة، في خرق صارخ للقواعد والأنظمة المعترف بها دوليا.

وقد قامت سلطات الأمن العام اليابانية، عشرات المرات منذ أوائل هذا العام، بحشد المئات من رجال الشرطة المدججين بالسلاح بل وبحشد المركبات المسلحة لإجراء عمليات تفتيش في المرافق ذات الصلة بالرابطة العامة للكوريين المقيمين في اليابان (شونغريون)، بما في ذلك مكاتب فروع الرابطة والمدارس الكورية ومنازل المواطنين الكوريين، وارتكبت سلسلة من الأعمال المشينة ضد هؤلاء المواطنين من قبيل الاعتداء عليهم وتوقيفهم دون سبب.

وأخيرا، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أجرت سلطات الشرطة اليابانية تفتيشا لدار طبع كورية اتسم بطابع فاشي، وقام بالتفتيش أكثر من ٣٠٠ من رجال الشرطة المسلحين بينما انتشرت في الموقع ١٥ حافلة كبيرة مزودة بالأسلحة و ٤٢ سيارة دورية.

وقد قطعت هذه القوات تماما الطريق الواقع أمام دار الطبع وأثار وجودها مخاوف بالغة في المنطقة، وهدد أفرادها بوضع الأغلال في أيدي من يقاومها بتهمة عرقلة تنفيذ مهام رسمية، وتعرض المواطنون الكوريون على أيدي هذه القوات للاعتداء البدني بالركل والضرب إثر احتجاجهم على التفتيش القسري. ويعد هذا التفتيش القسري الذي خضعت له لأكثر من ٤ ساعات هذه المؤسسة الصغيرة من جانب قوة بهذا الحجم الكبير عملا غوغائيا قام به طغاة فاشيون.

وتمادت السلطات اليابانية فأجبرت رابطة شونغريون على بيع الأرض والمبنى الكائن فيهما مقرها في محاولة دنيئة للقضاء على الرابطة بأي ثمن.

وأصدرت السلطات اليابانية تعليمات إلى الهيئة اليابانية المعنية بتسوية وتحصيل الديون بفرض مطالب على الرابطة شديدة الإجحاف تتسم بطابعها التمييزي الشديد، فدأبت الهيئة على رفض المقترحات الجدية والمعقولة التي قدمتها الرابطة لتسديد ديونها قاطعةً بذلك من جانب واحد كل سبيل إلى التسوية.

ولا يعدو هذا أن يكون سوى انتهاك سافر لسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم يجرؤ عليه أي نظام ياباني سابق، فهو عمل يرمي إلى القضاء المادي على مركز

نشاط رابطة شونغريون التي تتولى الدفاع عن الحقوق الوطنية الديمقراطية للكوريين في اليابان، وإلى قمع الأنشطة التي تقوم بها الرابطة والكوريون في اليابان.

ودفعت السلطات اليابانية، في الوقت نفسه، وسائط الإعلام الخسيسة إلى ترويج مختلف الأنباء الكاذبة بغرض تشويه سمعة رابطة شونغريون في محاولة للتحريض بشكل محموم على التعصب في المجتمع ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورابطة شونغريون.

وأوجد ذلك في أنحاء مختلفة من اليابان نفس المناخ المشحون بالرعب الذي يذكرنا بعمليات مطاردة الكوريين، والذي كان سائدا أثناء زلزال كانتو الكبير، كما أطلق العنان من جديد للطغيان الفاشي الذي قام من خلاله دعاة الرجعية اليابانيون بحل ''رابطة الكوريين في اليابان'' قسرا قبل نصف قرن.

ورابطة شونغريون هي منظمة مشروعة تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تضم مواطنيها المقيمين في الخارج. وهي تتولى مهمة الدفاع عن الحقوق الوطنية الديمقراطية لضحايا جريمة التجنيد الإجباري التي ارتكبها في الماضي الإمبرياليون اليابانيون في حق الكوريين، وعن حقوق أبنائهم من الكوريين في اليابان.

ويعود قمع السلطات اليابانية لمنظمة الكوريين في اليابان وللكوريين أنفسهم إلى عهد أبعد كثيرا من الأيام الأخيرة. فالسلطات اليابانية، طوال العقود العدة الماضية، لم تتوقف يوما واحدا عن انتهاك حقوق الإنسان، ومثال ذلك القمع السياسي لرابطة شونغريون، وممارسة التمييز على الصعيد الوطني، والقيام بأعمال عنف ضد الكوريين في اليابان وإساءة معاملتهم. وباتت اليابان على إثر ذلك مصدر قلق عميق لهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وهي الدولة الطرف فيها.

وعندما نظرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في التقرير الدوري لليابان، في آذار/مارس ٢٠٠١، ذكرت أنه ''رغم أن الكوريين أصبحوا غير مطالبين قانونا أو إداريا بتغيير أسمائهم إلى أسماء يابانية، فإن اللجنة تعرب عن قلقها إزاء ما تردد من أن السلطات اليابانية تواصل حث الكوريين على ذلك واضطرار هؤلاء لتغيير أسمائهم خوفا من التمييز ضدهم''، وأوصت اللجنة السلطات اليابانية باتخاذ التدابير اللازمة لمنع هذه الممارسات.

إضافة إلى ذلك، أعربت أيضا كل من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل، على التوالي، عن انزعاجها الشديد

إزاء ''رفض اليابان الاعتراف بالمدارس الكورية'' فيها (اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الدورة الرابعة والستون)، و ''عدم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بفرص الطلبة الكوريين في الحصول على التعليم العالي'' (لجنة حقوق الطفل، الدورة الثامنة عشرة)، و ''أنماط التمييز بحكم القانون والواقع ضد جميع فئات الأقليات'' (لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة السادسة والعشرون).

إن هذه الأعمال المنطوية على التمييز والكراهية للأجانب التي تقوم بها السلطات اليابانية ضد الكوريين في اليابان تعد تعبيرا صارخا عن التمييز العنصري والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وخرقا سافرا للقواعد الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، ومنها على سبيل المثال المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن ''لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه''، والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، والفقرة ٢ من المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنص على أنه ''لا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة''، والمادة ٢ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي تنص على القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والمادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على ''احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء''.

وليس بمقدور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تغض الطرف عن هذه التصرفات غير الإنسانية من جانب السلطات اليابانية، لا سيما وأن اليابان غزت البلدان الآسيوية وارتكبت مذابح راح ضحيتها الملايين من السكان الأبرياء، إلا أنها عمدت إلى تحريف تاريخها العدواني بدلا من تطهيره وهي تسعى الآن إلى الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

إن أعمال القمع الوحشي التي تقوم بها اليابان ضد الكوريين المقيمين فيها وقمعها لمنظمتهم تشكل تهديدا جسيما للسلام والأمن في منطقة شمال شرقي آسيا وللسلام والاستقرار على الصعيد الدولي.